

Press Statement

تصريح صحفي

Monday, 15 th October 2018:	الاثنين، 15 أكتوبر 2018:
<p>H.E Mubarak Rashed Al Mansoori, Governor of the Central Bank of the UAE: “The new Federal Government debt law lays the foundations for the development of a bond market in dirham denomination in the UAE. This is important as it will create deeper, more resilient financial markets, benchmark the yield curve, provide more diversified sources of financing, mobilise additional domestic savings and attract capital inflows. The development of vibrant public and private bond markets (including Sukuk) will also facilitate compliance with liquidity requirements (Basel III), and allow investors to balance risks in more diversified portfolios.</p>	<p>معالي/ مبارك راشد المنصوري، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: "من المتوقع أن يرسى قانون الدين العام الجديد الذي صدر عن الحكومة الاتحادية الأسس لتطوير سوق للسندات المقومة بالدرهم في دولة الإمارات العربية المتحدة. تعتبر هذه الخطوة مهمة، إذ من شأنها أن ترسخ دعائم قوية للأسواق المالية وتجعلها أكثر عمقا ومرونة، وتضع مؤشرا معياريا لمنحنى العائد (Yield Curve)، بما يساعد على توفير مصادر أكثر تنوعا للتمويل وتوظيف أكثر كفاءة للمدخرات المحلية، وجاذبية لاستقطاب التدفقات الرأسمالية إلى داخل الدولة. كما أن من شأن تطوير سوق نشطة للسندات العامة والخاصة (بما في ذلك الصكوك) أن يوفر الأدوات اللازمة للقطاع المصرفي وفقا لمتطلبات السيولة (مثل متطلبات وفاق بازل 3)، ويتيح للمستثمرين إمكانية موازنة المخاطر في محافظ استثمارية أكثر تنوعا.</p>

Overall, this is in line with the Nation's vision to press ahead with further diversification of the economy, and will underpin the UAE's position as a growing regional and global financial centre, and further improve the UAE's credit rating."

وبوجه عام، يتماشى ذلك كله مع رؤية الدولة، التي تتمثل في المضي قدماً نحو مزيد من التنوع في الاقتصاد، استناداً إلى وضعية دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز مالي دولي وإقليمي مستمر في النمو، وتحسين التصنيف الائتماني للدولة."